

## وثائق الأحوال المدنية «بالموبايل»

## رجال لـ«الوطن»: قريباً تطبيق الدفع الإلكتروني في استخراج الوثائق الخاصة وتسجيل الواقعات

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للشؤون المدنية في سورية أحمد رحال أنه يتم العمل حالياً على تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في استخراج الوثائق الخاصة بالمواطنين وفي تسجيل واقعات الأحوال المدنية من زواج وطلاق وولادة ووفاة وغيرها من الواقعات، وأنه قريباً سيتم تطبيق هذا المشروع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح المدير رحال بين أن من خلال هذا النظام يستطيع المواطن أن يدفع الرسوم أو الغرامات الخاصة بالوثائق وواقعات الأحوال المدنية عبر الدفع الإلكتروني من دون أن يذهب إلى مراكز المالية لديها.

ويعتبر هذا المشروع يحقق أرباحاً للمواطن بعدم استغلاله وأيضاً بأنه يستطيع أن ينجح المعاملة في مكان واحد من دون أن يضطر أن يذهب إلى مكان آخر. وأضاف: كما أن المواطن يدفع رسوم الوثائق الخاصة به كما هي من دون احتمال تعرضه للاستغلال، فمثلاً يدفع قيمة الطابع بسعرها الحقيقي من دون أن يكون هناك استغلال من بائعي الطابع الذين يكونون بالقرب من السجل المدني



## المغرب يرسل الوثيقة الأصلية لذويه لتسجيلها

وبالتالي فإن هذا المشروع يحقق أرباحاً للمواطن بعدم استغلاله وأيضاً بأنه يستطيع أن ينجح المعاملة في مكان واحد من دون أن يضطر أن يذهب إلى مكان آخر. وأضاف: كما أن المواطن يدفع رسوم الوثائق الخاصة به كما هي من دون احتمال تعرضه للاستغلال، فمثلاً يدفع قيمة الطابع بسعرها الحقيقي من دون أن يكون هناك استغلال من بائعي الطابع الذين يكونون بالقرب من السجل المدني

إلى قريبه من الدرجة الرابعة وتم يتم تسجيل الواقعة مباشرة بعدما يتم اتخاذ إجراءات في سورية للتحقق من وثيقة القطر إلا أن يرسل وثيقة الواقعة الأصلية من البلد التي فيها إلى أقربائه أو إلى وكيله القانوني وحتى إنه يستطيع أن يرسلها

بالنسبة للسوريين خارج القطر بين رحال أنه ليس على المواطن السوري خارج القطر إلا أن يرسل وثيقة الواقعة الأصلية من البلد التي فيها إلى أقربائه أو إلى وكيله القانوني وحتى إنه يستطيع أن يرسلها

إلى قريبه من الدرجة الرابعة وتم يتم تسجيل الواقعة مباشرة بعدما يتم اتخاذ إجراءات في سورية للتحقق من وثيقة القطر إلا أن يرسل وثيقة الواقعة الأصلية من البلد التي فيها إلى أقربائه أو إلى وكيله القانوني وحتى إنه يستطيع أن يرسلها

مباشرة ومركزياً وخصوصاً بعد تطبيق أمانة سورية الواحدة. ولفت رحال إلى أن الإجراءات المتخذة في تسجيل الواقعات بسيطة وسهلة ولا داعي لأن يكلف المواطن الذي خارج القطر دفع رسوم زائدة بل يكفي أن يرسل وثيقة الواقعة الأصلية لأحد أقربائه من دون أن يتكلف أي مبالغ إضافية في هذا الموضوع. وبين رحال إلى أن هناك العديد من الضوابط على مشروع أمانة سورية الواحدة حتى لا يكون هناك إخطاء في تسجيل الواقعات لأن مشروع أمانة سورية الواحدة لا يقبل الغلط، ضارياً مثلاً أن البرامج لا يقبل تسجيل الولادة إذا لم يكن هناك مدة حمل نظامية أو في حال لم يذكر في الوثيقة اسم الوالدين أو في حال لم يكن الزواج مسجلاً. وفيما يتعلق بتعميم وزير الداخلية حول عدم قبول وثائق واقعات الأحوال المدنية إلا بالبريد الرسمي بين رحال أن هذا التعميم جاء ليجمي الوثائق من التزوير والذين أو في حال لم يكن الزواج مسجلاً. ومن هذا المنطلق لا تأخير في تسجيل الوثيقة.

أهالي سلمية مازالوا ينتظرون مركزاً للتأمينات الاجتماعية  
معاون المدير العام للتأمينات الاجتماعية: بانتظار تنظيم عقد إيجار

حماة- محمد أحمد خبازي



منذ ٣ شباط من العام الجاري وأهالي مدينة سلمية، ينتظرون افتتاح مركز فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مدينتهم، وتحديدًا في مبنى مصرف التسليف الشعبي، الذي وجدت لجنة من فرع المؤسسة بصحة والمسؤولون لتخديم الموظفين والمتقاعدين من أبناء منطقة سلمية وليس المدينة فقط.

وبين مواطنون لـ«الوطن» أن أحداث أو افتتاح هذا المركز بمدينتهم، إذا ما تم وأصبح واقعاً من شأنه أن يقضي على معاناة الآلاف من الموظفين والمتقاعدين، الذين يضطرون مراجعة الفرع بإشارة العاملين بمدينتهم، ويصعدون للطوابق العليا لإنجاز معاملاتهم.

وأوضح متقاعدون حديثاً أنهم يجدون صعوبة بالغة في مراجعة الفرع لإنجاز معاملاتهم التقاعدية، واضطرابهم لمتابعها في الطوابق العليا الثالث والرابع والخامس والسادس، فالصاعد بمعظم الأوقات خارج الخدمة بسبب التقنين الكهربائي الطويل.

وقال بعضهم: صحيح أنه تم إحداث نافذة واحدة بالطابق الأرضي منذ عام تقريباً، بهدف تخفيف العبء عليهم، من خلال تحديد الجهة التي ستتم مراجعتها فوراً، إن كانت إصابة عمل أو تعويضات أو غيرها من الخدمات التي تقدمها مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ولكن ذلك لم يف بالفرض، إذ إن هذه النافذة في غرفة واحدة فقط، ومعدة لاستلام إخراجات القيد أو البيانات العالمية من المتقاعدين المتوقفة رواتبهم، وإصدار هويات معاشية.

وتسليم أي طلب أو متابعة أي معاملة تقاعدية أو غيرها، فيجب على الموظفين والمتقاعدين متابعة ومتابعة من «الوطن»، لهذا الموضوع، اتصلت

بمعاون المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمكلف متابعة افتتاح المكتب، أمين مدني الذي بين أن الموضوع قيد المتابعة بين وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والعمل، وعلموا بأن المؤسسة ستفتتح مركزاً لها بمدينتهم، ولكن انتظارهم لهذا المكتب الحلم طال كثيراً ويخشون أنه تالشي، أو أن الروتين بين الجهات المعنية قد ضيعه.

ويطالب المواطنون بالسرعة في افتتاح هذا المركز، وبأن يقدم كل الخدمات التي تقدم للموظفين والمتقاعدين بالفرع، لا أن يقتصر عمله على تجميع المعلومات ونقلها إلى حماة.

كما أشار المعتدون إلى أن وضع ١٤ رغيفاً

## أكثر المقيمين بالمدينة الجامعية من «الإناث»

## مدير الهيئة في جامعة تشرين لـ«الوطن»: الأراكيل ممنوعة داخل الوحدات السكنية وضبطنا العشرات منها.. ومهلة لطلبة الماجستير لإنجاز مقرراتهم

## «ارتفاع الإيجارات والمواصلات» السبب وراء زيادة الطلب على المدن الجامعية

فادي بك الشريف



تستمر معاناة طلبة الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه مع الجامعات الحكومية والسكن الجامعي، بدءاً من الواقع السيئ للغرف السكنية والبنية التحتية في دمشق وليس انتهاء بقرار فوجي به طلبة الدراسات العليا في جامعة تشرين بإخلائهم من السكن الجامعي. وفي شكوى وصلت إلى «الوطن»، قال عدد من طلبة الدراسات العليا اختصاص الصيدلة: فوجئنا بقرار مغايرتنا للسكن رغم التزامنا بالحضور والدوام في المخابر وحضور السمينات، كما أن الوقت المحدد لرسالة الماجستير لم ينته بعد ولا يوجد أي مبرر لإخراجنا

وأضاف الطلاب: لا يوجد سبب منطقي لمغادرتنا، علماً أن هناك وحدتين سكنيتين مملكتين بالكامل، قيل إنهما مخصصتان للوفود الرسمية، منوهين بالتعامل غير اللائق معهم وعدم استقبالهم من المعنيين كما أكدوا معاناتهم من ارتفاع الأسعار ناهيك عن غلاء الإيجارات خارج السكن، ما يدفع الكثير منهم للاعتماد على السكن اتخذت عدة إجراءات لقبول الطلبة. وفي السياق، بين الدكتور علي إزدياد أعداد المتقدمين إلى السكن الجامعي بواقع ٣ آلاف طالب وطالبة، وذلك بسبب غلاء الإيجارات في الخارج ناهيك عن أجور المواصلات، بحيث يقدر عدد الطلبة المختلف المراحل الدراسية به ١٥ ألف طالب سنوياً، مقيمين في ٢٨٠٠ غرفة، فيما يصل عدد الوحدات السكنية إلى ٢٢ وحدة.

ويتراوح عدد المقيمين في الغرفة الواحدة بين ١٠ طلاب والـ ١٢ طلاب حسب سعة الأسرة وحجم الغرفة، علماً أن ٦٠ بالمائة من المقيمين في السكن الجامعي بتشرين هم إناث و٤٠ بالمائة ذكور. وأكد علي أن قرار منع استخدام السخانات الكهربائية في السكن الجامعي، جاء استعداً لفصل الشتاء وتجنباً لحدوث أي حرائق، خاصة مع الاستخدام الكبير للسخانات في الغرف السكنية، حيث تجاوز عددها ٣ آلاف سخان، ناهيك عن الضغط الكبير الذي تحتمل على خزانات وقواطع الكهرباء ما يؤدي إلى حدوث انقطاعات وأعطال فيها، ذاكراً أن أي إجراءات تتخذ خلال اجتماعات مجلس الإدارة.

وعن الحلول البديلة للسخانات، أكد العلي أنه سيتم العمل على تأمين رخصة غاز خلال الفترة القادمة. كما بين صدور قرار أيضاً بمنع الأراكيل داخل الغرف السكنية، بسبب الأضرار التي تحدثها، مؤكداً اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الطلاب الذين يستخدمونها، ومصادرة الأركيلة على الفور، علماً أنه تم ضبط عشرات الأراكيل في الغرف عملاً بقرار المنع، وذلك تجنباً للمخاطر الكبيرة التي تحدثها والأضرار لممتلكات المدينة وتلافياً للحرائق. وأكد المدير أن الكهرباء لا تنقطع مطلقاً في إنجاز الأعمال المطلوبة من خدمات الملحة بالمدن واستثمار بعضها.

## منع السخانات الكهربائية في ٣ آلاف غرفة سكنية داخل السكن الجامعي

التدفئة بمعدل ٥ ساعات يومياً. ويشار إلى أنه صدر قرار منذ أيام من رئيس مجلس الوزراء بتكليف الدكتور أحمد علي مديراً عاماً للهيئة في جامعة تشرين، علماً أنه صدر مؤخراً القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠٢٢ القاضي بتحويل المدن الجامعية إلى هيئات عامة ذات طابع إداري مستقلة مالياً وإدارياً، وذلك بهدف منح إدارات المدن الجامعية صلاحيات مالية وإدارية كافية تمكنها من توفير سكن نظيف وآمن ومرجع بكفاءة وفاعلية للطلاب وتساعدها في إنجاز الأعمال المطلوبة من خدمات الملحة بالمدن واستثمار بعضها.

## مخابز السويداء «تداف» مع أول الأمطار

## مدير المخابز لـ«الوطن»: لم يتم رصد الاعتمادات المالية اللازمة لإجراء الصيانة



ضمن كيس واحد كان من أهم أسباب تكس الخبز وتكسر ضمن الربطة الواحدة خاصة مع عدم قدرة الأغلبية في تأمين صنابير بلاستيكية لنقل الخبز من الأفران لعدم توفرها في الأسواق المحلية. كما أنه لم تقتصر المعاناة في توزيع الخبز على المعتمدين بل تجاوزتها إلى عمال المخابز والتي بدأت تتفاقم مع بدء فصل الشتاء والهطلات الطرية التي أدت وبحسب العاملين ضمن تلك المخابز إلى تسرب مياه الأمطار من الأسقف وخصوصاً في مخبزي شهيا وصلخد، الأمر الذي انعكس سلباً على العمال بدايةً وعلى ظروف إنتاج رغيف خبز جيد في نهاية الأمر.

مدير فرع المؤسسة «السورية للمخابز» بالسويداء علاء مهنا أكد لـ«الوطن»، أن موضوع صيانة وتأهيل جميع المخابز الآلية على ساحة المحافظة متابع مع الوزارة والإدارة العامة للمؤسسة في دمشق لافتاً إلى أن مخبز صلخد الآلي يحتاج إلى عزل سطح المخبز بالكامل مع ضرورة إعادة تأهيل أرضية المخبز وخاصة قسم العجين إضافة لإعادة تأهيل مستودع الدقيق لكونه يتسع

السويداء - عبير صيموعة

أدى التأخير في صدور التعرفة القانونية لنقل مادة الخبز من المعتمدين بعد ارتفاع أسعار البنزين الأخير من المكتب التنفيذي في المحافظة إلى خلق إشكاليات بين المعتمدين والأهالي حيث تجاوزتها إلى عمال المخابز والتي من رفع سعر ربطه الخبز وتجاوزها الـ ٥٠٠ ليرة لدى كثير من المعتمدين، فضلاً عن نوعية الخبز التي يتم توزيعها والتي لا تصلح للأكل جراء تكسر الأرفعة وتكدسها داخل الأكياس. وأكد كثير من المعتمدين لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار مادة البنزين مع تأخير المكتب التنفيذي المختص من اعتماد التسعيرة النظامية أدى إلى تحميلهم أعباء النقل والعمل بخسارة لجراء حرمانهم من التكاليف الإضافية المفترض زيادتها على سعر ربطه الخبز ما دفع البعض إلى زيادة بسيطة على سعر الربطة بما يحقق تأمين الخبز للأهالي وضمان استمرار الخدمة من دون خسارة لكلا الطرفين.

كما أشار المعتدون إلى أن وضع ١٤ رغيفاً